

مساهمة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي - دراسة حالة مكلف خاضع

للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للفترة (2017-2020) بمديرية الضرائب لولاية باتنة

The contribution of an in-depth investigation of the overall tax situation in improving tax collection - a case study of a taxpayer subject to an in-depth investigation of the overall tax situation for the period (2017-2020) in the Tax Directorate of Batna

سعيدة سليماي¹، ملاك قارة²

¹ مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة قسنطينة 02 (الجزائر)، saida.slimani@univ-constantine2.dz

² مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة قسنطينة 02 (الجزائر)، malak.kara@univ-constantine2.dz

تاريخ القبول: 2023-05-02	تاريخ الإرسال: 2023-01-31
<p>Abstract</p> <p>This article seeks to highlight the contribution of an in-depth investigation of the overall tax situation in improving tax collection. The subject was studied based on two approaches. The descriptive and analytical approach was used to cover the various theoretical aspects of the subject and the analytical approach was used to analyze all the data that was dealt with in a case study. That included a taxpayer file subject to tax control at the level of the General Directorate of Taxes of Batna Province. In this article, we have concluded that tax revenues are one of the necessary sources to cover the public spending of the state and meet the needs of individuals and tax control in general and that an in-depth investigation of the overall tax situation is an essential control method to reduce negative tax practices such as tax evasion, which makes it contribute to improving tax collection in Batna Province.</p> <p>Keywords: Tax control; In-depth investigation of the overall tax situation; Tax collection, Batna.</p> <p>JEL Classification Codes: H21, H24, H26.</p>	<p>ملخص</p> <p>سعى هذا المقال إلى إبراز مساهمة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي، وقد تمت دراسة الموضوع بالاعتماد على منهجين: المنهج الوصفي والتحليلي للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع والمنهج التحليلي من أجل تحليل جميع المعطيات التي تم تناولها في دراسة حالة والتي تضمنت ملف مكلف خاضع للرقابة الجبائية على مستوى المديرية العامة للضرائب لولاية باتنة.</p> <p>وقد توصلنا في هذا المقال إلى أن الإيرادات الضريبية من المصادر الضرورية لتغطية النفقات العامة للدولة وتلبية احتياجات الأفراد والرقابة الجبائية بصفة عامة، والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية وسيلة رقابية أساسية للحد من الممارسات الجبائية السلبية كالتهرب الضريبي مما يجعلها تساهم في تحسين التحصيل الجبائي لولاية باتنة.</p> <p>الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية؛ تحقيق معمق في مجمل الوضعية الجبائية؛ تحصيل جبائي، باتنة.</p> <p>تصنيفات JEL: H26، H24، H21.</p>

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

تعتبر الضرائب من المصادر الرئيسية للإيرادات العامة في جميع أنحاء العالم، حيث يتم فرض الضرائب لتنظيم عملية إنتاج بعض السلع والخدمات، حماية الصناعات الناشئة، السيطرة على الأعمال التجارية، امتصاص التضخم، والحد من عدم المساواة في الدخل وغيرها من الأهداف التي تسعى معظم الدول إلى تحقيقها، وقد عرفت الضريبة على أنها فريضة إلزامية تفرضها الحكومة على المكلف أو على ممتلكاته لتوفير الأمن والمرافق الاجتماعية وتهيئة الظروف لتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، وبالتالي فالضرائب تعد شكل من أشكال العقد الاجتماعي بين المكلفين بالضريبة والدولة، والذي ينص على أن المكلفين بالضريبة ملزمون بدفعها بدون مقابل للدولة التي تستخدم عائدات الضرائب لتطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية واحترام القوانين والتشريعات وتحقيق برامج إدارية أخرى لصالح المواطنين.

وبالنظر إلى أهمية الضريبة في تغطية النفقات العامة للدولة وتلبية احتياجات المواطنين والنهوض بالدولة والرفي بها إلى مستوى البلدان المتقدمة التي تتمتع بنسبة تحصيل جبائي مرتفعة مما يدل على فعالية الإجراءات المتبعة في عملية تحصيل هذه الضرائب بالإضافة إلى درجة وعي المكلفين بالضريبة بأهمية هذه الإيرادات، يعد التحصيل الجبائي إجراء ذو أهمية بالغة بالنسبة للحكومة عامة والمصالح الضريبية خاصة والتي تواجه تحديات كبيرة في تحصيل الإيرادات الضريبية، مما يؤدي إلى فجوة بين ما ينبغي تحصيله وما تم جمعه.

والجزائر كغيرها من الدول تهتم بالحصيلة الضريبية وتسعى إلى تقليص فجوة التحصيل، وهذا من خلال تطبيق آليات رقابية فعالة وأكثرها استخداما لتحقيق الجبائي الخارجي بأنواعه (المحاسبي والمعقم في مجمل الوضعية الجبائية والمصوب)، والذي يهدف إلى استرجاع المبالغ الضريبية المهربة والمعاقبة على أي انتهاكات قانونية من طرف المكلفين بالضريبة، وكنتيجة للتطبيق الفعال والصارم لهذه الآليات الرقابية تقليص فجوة التحصيل الجبائي.

كما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية

الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي؟

من خلال الإشكالية المطروحة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. المقصود بالرقابة الجبائية وماهي أهم أشكالها؟
2. ما هو التحصيل الجبائي، طرقه وضمائنه؟
3. أهم الغرامات والعقوبات المعتمدة أثناء إجراء التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية من أجل تحسين التحصيل الجبائي؟

← الفرضيات

تتجلى فرضيات المقال فيما يلي:

1. الرقابة الجبائية أداة لمكافحة الغش الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي وتتم وفقا لعدة أشكال أهمها التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.
2. التحصيل الجبائي وسيلة في يد المصالح الجبائية يهدف إلى جمع الإيرادات الضريبية من مختلف أصناف المكلفين بالضريبة.
3. التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية آلية رقابية فعالة تساهم في تحسين التحصيل الجبائي.

← منهج وأدوات الدراسة

يهدف الإجابة على إشكالية المقال والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات قمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي لعرض مختلف الجوانب النظرية للرقابة الجبائية وأشكالها، التحصيل الجبائي بطرقه وضمائنه، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على دراسة حالة مكلف خاضع للرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية.

← الدراسات السابقة

دراسة (حمادي مليكة وموسى نصيرة) سنة 2017 الموسومة بعنوان "دور التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في الكشف عن التهرب والغش الضريبي- دراسة حالة شخص طبيعي لدى مفتشية الضرائب لولاية سيدي بلعباس"

هدفت هذه المقالة إلى إبراز دور التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في الكشف عن التهرب الضريبي على مستوى ولاية سيدي بلعباس، وقد تمت الدراسة من خلال دراسة حالة شخص طبيعي لدى مفتشية الضرائب لولاية سيدي بلعباس، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية يساهم في الكشف عن التهرب والغش الضريبي الممارس من طرف الأشخاص الطبيعيين من خلال البحث في مصادر دخولهم والتقدير الواقعي لمصاريف ونفقات المكلف الخاضع للتحقيق مما يتطلب تمتع العون المكلف بالتحقيق بالمهارة في المجالين المحاسبي والجبائي.

دراسة (بوجريو عبد الرؤوف وحراق مصباح) سنة 2022 الموسومة بعنوان: "التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي -دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019)"

هدفت هذه المقالة إلى إبراز دور التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين في تفعيل وتحسين التحصيل الجبائي على مستوى المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019)، وقد خلصت الدراسة إلى أن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية لا يساهم بشكل فعال في زيادة التحصيل الجبائي، حيث كانت بواقي التحصيل مرتفعة في أغلب سنوات الدراسة ووصلت لحدود 80% سنة 2019، مما يستدعي البحث على حلول ناجعة من طرف المشرع الجبائي لجعل هذا النوع من الرقابة أكثر فاعلية ومساهمة في تحسين الحصيلة الضريبية.

دراسة (منير لواج وعبد الرحيم لواج) سنة 2022 الموسومة بعنوان: "دور التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في الكشف عن الوعاء الحقيقي للضريبة على الدخل الإجمالي- دراسة حالة ملف جبائي بمركز الضرائب جيجل للفترة (2017-2020)"

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة في تحديد الوعاء الحقيقي والكشف عن عمليات التهرب الضريبي التي يقوم بها المكلفين غير النزهاء، تمت الدراسة عن طريق حالة ملف جبائي بمركز الضرائب جيجل للفترة (2017-2020)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة يعتبر من بين أهم اشكال الرقابة الجبائية كونه تحقيق معمق وشامل للوضعية المالية للمكلف ولعناصر ثروته لجميع السنوات غير المتقادمة، كما توصلت الدراسة إلى أن هذا الشكل الرقابي ذو فعالية كبيرة في الكشف عن المداخل الحقيقية للمكلفين بالضريبة الذين يعمدون إلى إخفاءها بطرق تحايل معقدة.

2. ماهية الرقابة الجبائية

1.2 مفهوم الرقابة الجبائية

عرفت الرقابة الجبائية على أنها: "عبارة عن فحص انتقادي موجه للتحقق من أن نشاط المؤسسة معبر عنه بصدق في حسابات المؤسسة السنوية، مع مراعاة القواعد والمبادئ الضريبية". (قحموش، 2016، صفحة 297)

كما تم تعريفها على أنها التدقيق الجبائي لمجمل الوضعية الجبائية للمؤسسة بهدف التأكد من تطبيق واحترام القوانين والتشريعات الضريبية هذا من ناحية، وسعي إلى التحكم في الوسائل التي يوفرها التشريع الجبائي دون إلحاق الضرر بموارد الخزينة العامة وهذا بهدف تحقيق الأمن الجبائي من وجهة نظر السياسة المتبعة في التسيير من ناحية أخرى. (ولهي، 2012، صفحة 125)

مما سبق نستنتج أن الرقابة الجبائية: هي تلك الإجراءات الجبائية التي تسعى إلى ضمان احترام المكلفين بالضريبة للقوانين الضريبية وقيامهم بأداء واجباتهم الجبائية وفقاً لما هو مطلوب، والتي جاء بها التشريع الضريبي وتتم عن طريق الفحص الانتقادي للعناصر المكونة لنشاط المؤسسة لتأكد من صحة التصريحات المقدمة.

2.2 أشكال الرقابة الجبائية

تتضمن الرقابة الجبائية العديد من الأشكال التي تم تصنيفها بين ما هو داخلي وخارجي، وسنتعرف على هذه الأشكال وفقاً لما يلي:

1.2.2 الرقابة الداخلية

هي رقابة شاملة يتم إجرائها في مفتشيات الضرائب وترتكز على فحص التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة بالاعتماد على المعلومات والوثائق الموجودة بحوزتها، ولها الحق في تصحيح الأخطاء المرتكبة في التصريحات (علاش و معزوز، 2021، صفحة 09)، ويتضمن هذا النوع من الرقابة شكلين هما كتالي:

1.1.2.2 الرقابة الشكلية

تم هذه الرقابة من خلال القراءة السطحية للتصريحات أي أنها تقوم في الأساس على التدقيق الشكلي للمعلومات الواردة في التصريح، ويعد هذا النوع من الرقابة أول مراحل الرقابة أو المرحلة التمهيدية تبدأ من حصول الإدارة الجبائية على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة. (دوداح و بن عريبة، 2022، صفحة 374) وبالتالي هذا النوع من الرقابة عبارة عن مسح سطحي للتصريحات وتمهيد لباقي أشكال الرقابة.

2.1.2.2 الرقابة على الوثائق

هذا النوع عكس الرقابة على الوثائق اذ يقوم على المراجعة الانتقادية للتصريحات المقدمة للإدارة الضريبية بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة لديها والتي تحصل عليها من مختلف الجهات ذات الصلة بالمكلف، ويمكن تحديد الأهداف من الرقابة على الوثائق كالاتي: (رحماني و جبوري، 2019، صفحة 66)

✓ المقارنة بين مؤشرات الذمة المالية للمكلف والمعلومات الواردة في التصريحات الجبائية المقدمة من طرفه؛

✓ إجراء الفحص الدقيق لمجمل التصريحات الجبائية المكتتبه والمقدمة من طرف المكلف بالضريبة؛

✓ عند وقوع الإدارة الضريبية في أي غموض أو تسجيل غير واضح يحق للأعوان الجبائيين طلب معلومات، توضيحات وتبريرات من طرف المكلف بالضريبة على خلاف المراجعة الشكلية التي لا تتجاوز عملية القيام بمراجعة محتوى التصريحات المقدمة.

على عكس الرقابة الشكلية فإن الرقابة على الوثائق تتم من خلال فحص التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، والمقارنة بين ما هو وارد فيها وبين المؤشرات المالية للمكلف وفي حالة أي غموض يحق للإدارة الضريبية طلب مبررات وتوضيحات.

2.2.2 الرقابة الخارجية

الرقابة الخارجية أو المعمقة تتم من خلال الفحص الدقيق لما هو وارد في تصريحات المكلف بالضريبة ومختلف الوثائق المحاسبية الخاصة به أو مؤشراتته المعيشية حسب نوع التحقيق، ويتم إجرائها وفق ثلاث أنواع يمكن ذكرها كالاتي:

1.2.2.2 التحقيق المحاسبي

يعرف التحقيق المحاسبي على أنه: جملة من الإجراءات الجبائية للتحقيق في صحة المعلومات المحاسبية الواردة في تصريحات المكلفين، والتي تهدف إلى إجراء مقارنة بين ما تم استخراجه من فحص الوثائق المحاسبية للمكلف وعناصر الاستغلال في عين المكان، وحسب القانون 9 و11 من القانون التجاري والتي تنص على إلزامية مسك المكلفين لمختلف الدفاتر المحاسبية الواردة في القانون التجاري، بالإضافة إلى كون هذا التحقيق يخص المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي. (خديري و جنيبة، 2019، صفحة 325)

هذا النوع من التحقيق يركز على محاسبة المكلف بالضريبة ويتم إجراءه عن طريق المقارنة بين محتوى الوثائق المحاسبية للمكلف وعناصر الاستغلال التي يتم ملاحظتها بالانتقال إلى مكان ممارسة النشاط، وهي خاصة بالمكلفين التابعين للنظام الحقيقي.

2.2.2.2 التحقيق المصوب في المحاسبة

التحقيق المصوب هو تحقيق يقوم على نفس إجراءات التحقيق المحاسبي باستثناء أنه يخص ضريبة واحدة أو عدة أنواع من الضرائب، ويمس فترة أو جزء من المدة الغير متقادم، أو أنه يخص جملة من العمليات المتعلقة بفترة أقل من سنة. (زين، 2021، صفحة 1125)

وفقا لما سبق يمكن القول بأن التحقيق المصوب في المحاسبة هو جزء من التحقيق المحاسبي إذ أنه يتم بفحص نوع معين من الضرائب أو عدة أنواع، ويخص جزء من فترة 4 سنوات الغير متقادمة.

3.2.2.2 الرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية

هذه الرقابة في الأساس تخص فئة الأشخاص الطبيعيين من المكلفين بالضريبة الذين هم محل شك للإدارة الضريبية ويظهر من خلال وضعيتهم المعيشية امتلاكهم لعقارات وأملاك منقولة تتناقض مع المداخيل المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة، سواء كان موطنهم الجبائي في الجزائر أم لا، يتم هذا النوع من

التحقيق بناء على إشعار مسبق بالتحقيق مرفقا بميثاق حقوق المكلف مع منحه مهلة 15 يوما بالإضافة إلى منحه حق الاستعانة بمستشار جبائي من اختياره، ويتم التحقيق لمدة لا تتجاوز سنة وقد تمنح للمكلف مهلة إضافية للإجابة على المعطيات الواردة لدى المصالح الجبائية، وفي حالة اكتشاف أعمال تدليسية من طرف المكلف تمدد مدة التحقيق إلى سنتين ويقوم المفتش بتبليغ المكلف الخاضع للتحقيق بإرسال إشعار بإعادة التقويم بعد تحديد القاعدة الخاضعة للضريبة الجديدة ووجب بناء على قانون المراجعة الجبائية إعطاء مهلة 40 يوما للمكلف لتقديم ملاحظاته وفي حال عدم تقديم أي ملاحظات في المهلة الممنوحة يعتبر هذا بمثابة قبول ضمنى. (دوداخ و بن عريبة ، 2022، الصفحات 374,375)

الرقابة المعمقة هي رقابة الأشخاص الطبيعيين إذ أنها تختص بفحص الوضعية المعيشية للمكلف وكل مايتعلق بها من ثروة، وتتم عن طريق المقارنة بين الدخل المصرح به من طرف المكلف ومؤشراته المعيشية وهي تقوم على قاعدة " من أين لك هذا؟ " السؤال الذي يطرح في حال دخل المكلف يكون ضعيف ومؤشراته المعيشية تدل على وجود أموال مخفية، وهذا مايدفع الإدارة الضريبية لإخضاعه للتحقيق.

3. عموميات حول التحصيل الجبائي

1.3 تعريف التحصيل الجبائي

عرف التحصيل الجبائي على أنه "جملة من الإجراءات سواء كانت إدارية أو تقنية والتي يتم من خلالها نقل دين الضريبة من المكلف إلى الخزينة العمومية". (سيليني و طالبي، 2021، صفحة 395)

كما يطلق مصطلح تحصيل الضريبة على أنه "مجموع العمليات التي تهدف إلى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلف إلى صناديق الخزينة. وعلى ضوء هذا التعريف فإن مرحلة التحصيل تعتبر فيها الضريبة قد وصلت الى آخر مراحلها، وأن كافة المراحل السابقة إنما كانت تهدف وتمهد الى هذه المرحلة". (حميد ، 2007، صفحة 35)

كما سبق نستنتج: التحصيل الجبائي أهم مراحل ربط الضريبة والتي تهدف إلى تمويل الخزينة العامة للدولة بواسطة الإيرادات التي تجبها من جيوب المكلفين بالضريبة.

2.3 ضمانات التحصيل الجبائي

يتميز التحصيل الجبائي بجملة من الضمانات التي منحها له القانون الضريبي كتابي: (بن عزوق و مسقم ، 2020، صفحة 520،521)

1- في حال كان لدى المكلف سبب للاعتراض على صحة ومقدار الضريبة فإن ذلك لا يعني المكلف من دفعها وإنما هو مجبر على دفعها ثم استرداد؛

2- يؤدي التأخر في دفع الضريبة في أوقاتها المحددة من طرف المكلف إلى قيام الإدارة الضريبية بالحجز الإداري على كل ما يملكه المكلف بالبنوك وعلى منقولاته وعقاراته كأحدى آليات الضغط على المكلف لدفعه إلى تسديد دينه اتجاه الدولة وفي حالة عدم قدرة المكلف على دفع التزاماته الجبائية تعرض منقولاته وعقاراته في المزاد العلني لاسترجاع حقوق الدولة؛

3- للديون الضريبية حق يطلق عليه حق الامتياز والذي يجعل للدين الضريبي الأولوية في تسديده

كدين قبل غيره من الديون الأخرى وذلك وفقا لمضمون نص المادة **991** من القانون المدني؛

وبالتالي ضمانات التحصيل هي جملة الشروط التي تضمن تحصيل الديون الضريبية الموجودة بحوزة المكلفين بالضريبة وتوضح ما على المكلف من التزامات وأهمية سداد الديون الضريبية قبل غيرها من الديون.

3.3 طرق التحصيل الجبائي

إن عملية التحصيل الجبائي تتم وفق لمجموعة من الطرق يمكن عرضها كما يلي:

1.3.3 التوريد المباشر

وفق لهذه الطريقة يتم تسديد الضريبة من طرف المكلف من تلقائي نفسه وبدون إجبار من طرف

الإدارة الضريبية وهذا هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه الطريقة، وتسدد الالتزامات بالاعتماد على

هذه الطريقة وفقا لأحد الأسلوبين الآتيين: (بوجريو و حراق ، 2022، صفحة 75)

1.1.3.3 التوريد المباشر الكلي: ويتم وفقا لهذا الأسلوب دفع مبلغ الضريبة الكلي مرة واحدة أو على دفعة واحدة.

2.1.3.3 طريقة الأقساط المقدمة

تعد هذه الطريقة من بين أهم الطرق التي تساهم في تمويل الخزينة العامة للدولة بالإيرادات اللازمة لها وبدرجة سيولة منتظمة، بالإضافة إلى أنها تخفف من أثر الضريبة على المكلف وتجعل من دفع الضريبة واجب يسهل الوفاء به، على العكس مما كان عليه المكلف الذي يسدد الضريبة دفعة واحدة، وتقوم هذه الطريقة في الأساس على دفع الضريبة عن طريق أقساط دورية خلال السنة المالية بالرجوع إلى ضريبة السنة الماضية ثم يتم التسوية قبل 01 ماي أو بعد تحديد الربح الخاضع للضريبة للسنة الجارية. (فروم، 2021، صفحة 48،49)

وتستخدم إحدى الطريقتين في تحصيل نوع معين من الضرائب مع إمكانية المفاضلة بينهما مثل تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة، على عكس الضريبة على أرباح الشركات التي نص فيها القانون على التسديد عن طريق الأقساط الدورية.

2.3.3 طريقة الاقتطاع من المصدر أو المنبع

طريقة الاقتطاع من المصدر أو المنبع هي طريقة يتم فيها تكليف طرف ثالث ذو علاقة بالمكلف الحقيقي بدفع الضريبة من خلال الحجز على مبلغ الضريبة المستحقة الدفع ودفعها إلى الخزينة العامة للدولة، ومن بين العلاقات التي تربط المكلف الحقيقي بالطرف الثالث المكلف بدفع الضريبة على إيرادات القيم المنقولة والتي يتم تسديدها بالاعتماد على (الصكوك المالية)، كما يعد تسديد الضريبة على الرواتب والأجور من بين الضرائب التي يلتزم بتسديدها طرف ثالث والذي هو في هذه الحالة رب العمل. (محزري، 2008، صفحة 159)

ووفقا لهذه الطريقة هناك صنفين من المكلفين بالضريبة الذين يتم مواجهتهم من طرف الإدارة الضريبية ألا وهوما المكلف الحقيقي والمكلف الملزم بتوريد الضريبة إلى الخزينة العامة.

4. الغرامات والعقوبات المعتمدة أثناء إجراء التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية من أجل

تحسين التحصيل الجبائي

1.4 غرامة عدم التصريح بالوجود

وفقا لنص المادة 194 من قانون فرض الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: يعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحا بالوجود، المنصوص عليه في المادة 183 من هذا القانون، بدفع غرامة جبائية محددة (30.000 دج)؛ (المادة 194 مكرر 1، 2022، صفحة 46)

2.4 غرامة التلبس الجبائي

المادة 194 مكرر 1: تطبق الإدارة الجبائية على المكلفين بالضريبة المعنيين، في حالة معاينة التلبس الذي تنص على إجراءاته المادة 20 مكرر 3 من قانون الإجراءات الجبائية، غرامة مالية قدرها ستمائة ألف دينار (600.000 دج)، وذلك مهما كان نظام الإخضاع الضريبي؛

يرفع هذا المبلغ إلى مليون ومائتي ألف دينار (1.200.000 دج) في حالة تجاوز رقم الأعمال، عند تاريخ إعداد محضر التلبس الجبائي، عتبة خمسة عشر مليون دينار (15.000.000 دج) المنصوص عليه في مجال نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، إذا تعرض المكلف بالضريبة خلال نفس الفترة لعقوبات لأسباب أخرى، فإن هذه العقوبات تتعلق بمخالفات مختلفة عن تلك المنشئة للتلبس الجبائي؛ (المادة 194 مكرر 1، 2022، صفحة 46)

3.4 غرامات الإيداع المتأخر لتصريح G50

المادة 115: يترتب عن الإيداع المتأخر لبيان رقم الأعمال المنصوص عليه في **المادة 76**، تطبيق غرامة نسبتها **10%**؛ (المادة 116، 2022، صفحة 32)

وترفع هذه الغرامة إلى **25%** بعد قيام الإدارة الجبائية بإعدادار المدين بالضريبة، عن طريق رسالة موصي عليها مع وصل استلام، بتسوية وضعيته في أجل شهر واحد.

4.4 الغرامات المفروضة في حالة اكتشاف الغش الضريبي

المادة 116: 1) - إذا تبين بعد عملية التحقيق أن رقم الأعمال السنوي المصرح به من طرف المدين، غير كاف، أو إذا طبق الخصم في غير محله، يضاف إلى مبلغ الرسوم المتملص منها، النسب الآتية: (المادة 116، 2022، صفحة 32)

• **10%**: إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها المجمعة في السنة المالية أقل أو تساوي مبلغ **50.000** دج؛

• **15%**: إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة المالية يزيد عن مبلغ **50.000** دج ويقل أو يساوي عن مبلغ **200.000** دج؛

• **25%**: إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة المالية يزيد عن مبلغ **200.000** دج؛

2)- في حالة استعمال طرق تدليسيه، تطبق غرامة بنسبة **100%** على مجمل الحقوق؛ (المادة 116، 2022، صفحة 32)

وعلاوة على ذلك يمكن للإدارة الجبائية، أن تطلب تطبيق أحكام **المادة 117** المتعلقة بالعقوبات الجناحية، في حالة تجاوز مبلغ الرسوم المغشوش فيها، نسبة **10%** من مبلغ الرسوم المستحقة فعلا. (المادة 116، 2022، صفحة 33)

وفقا لما تم الطرق إليه من غرامات وعقوبات فان المكلف بالضريبة ملزم على أداء واجباته الجبائية على أكمل وجه، ففي حالة مخالفته للقوانين والتشريعات الضريبية سيجد نفسه في مواجهة جملة من الإجراءات الردعية والعقابية، تتحد حسب نوع مخالفته ومقدار الأرباح التي تم إخفائها.

5. دراسة حالة ملف مكلف خاضع للرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية

قبل البدء في عملية الرقابة الجبائية بالاعتماد على أحد أشكال الرقابة (التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية) حسب وضعية المكلف ونوع نشاطه، يجب على المحققين الجبائيين التأكد من صحة التصريحات المكتتبه عن طريق التأكد من مبالغ الإيرادات الخاضعة للضريبة وقيمة الضريبة المصرح بها، وعند اكتشاف أي تجاوزات أو اغفالات من طرف المكلفين بالضريبة يصبح من الضروري على المحققين التدخل بالاعتماد على مجموعة الحقوق الممنوحة لهم من طرف المشرع للاسترداد الموارد المالية الغير مصرح بها.

1.5 مراجعة الملف

في هذه المرحلة يتم إرسال ملف المكلف المعني بالتحقيق إلى المديرية المركزية للمراجعة الجبائية من طرف المصلحة الرئيسية للتسيير، ثم تقوم المديرية المركزية للمراجعة الجبائية بنقله إلى المصلحة الرئيسية للرقابة أين سيتم إجراء التحقيق، وقد تم دراسة ملف هذا المكلف الذي هو شخص طبيعي، وبرمج للتحقيق في البرنامج السنوي للتحقيق الجبائي خلال سنة 2021، وقد كلف بهذه المهمة فرقة التحقيق "A" تتكون هذه الفرقة من مفتشين ورئيس فرقة التحقيق المصوب في المحاسبة.

2.5 إرسال إشعار

بتاريخ 2021/06/29 قام أعوان الرقابة الجبائية بإرسال إشعار بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية رقم: 31 الذي تم استلامه من طرف المكلف المعني بالتحقيق بتاريخ 2021/07/21 وقد مس

مساهمة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي- دراسة حالة مكلف خاضع للرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية

هذا التحقيق مداخيل المكلف المعني بالتحقيق، وتضمن الإشعار المرسل أسماء المحققين المتدخلين والرتب، ساعة التدخل، والضرائب المعنية بالتحقيق وهي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الرواتب والأجور، الرسم على القيمة المضافة) وفترة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية التي شملت الفترة الممتدة من **2017/01/01** إلى غاية **2020/12/31**.

3.5 تحديد المداخيل الخاضعة للضريبة

بناء على ما سبق شرحه وعملا بأحكام المادة: **21** فقرة: **05** من قانون الإجراءات الجبائية لقد تم تبليغ المكلف بصفة أولية بالمداخيل الحقيقية المكتسبة وكذا أسس فرض الضريبة على هذه المداخيل لسنة **2017، 2018، 2019 و 2020** وذلك وفقا لنتائج الميزانية الخاصة المشكلة كما هو مبين في الجدول رقم **(01)** مع تطبيق العقوبات المنصوص عليها في أحكام المادة: **193** من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الجدول رقم (01): تشكيل موارد الميزانية النقدية

التعيين	2017	2018	2019	2020
رصيد الحساب البنكي في 01.01	0	0	0	0
مدخرات سابقة لمنح التقاعد	11356268	0	0	0
مداخيل بيع العقارات والمنقولات	0	0	0	0
المداخيل المصرح بها	0	0	0	0
منح التقاعد	2852268	2852268	3202268	2852268
قروض وسلفات بنكية	0	0	0	0
مداخيل الايجارات	0	0	0	0
مداخيل اخرى	0	0	0	0
مجموع الموارد	14208536	2852268	3202268	2852268

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للمكلف الخاضع للتحقيق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن قيام فرقة التحقيق بتشكيل موارد المكلف الخاضع للتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية تنتج عنه أن الموارد المحقق من طرفه لجميع سنوات التحقيق ناتجة عن منح التقاعد.

◀ شرح المبالغ

من خلال استغلال كشف الحساب البريدي الجاري CCP للمكلف بالضريبة محل التحقيق، قامت فرقة التحقيق بحساب المدخرات السابقة لمنح التقاعد وكذا منح التقاعد لكل سنة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02): حساب مدخرات منح التقاعد

الأشهر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
جانفي	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689
فيفري	237689	1200000	237689	237689	237689	237689	237689	237689
مارس	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689
أفريل	237689	237689	261349	237689	237689	237689	237689	237689
ماي	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689
جوان	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689
جويلية	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689
أوت	253914	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689
سبتمبر	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689
أكتوبر	237689	237689	237689	437689	237689	237689	237689	237689
نوفمبر	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689
ديسمبر	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689	237689
المجموع	2868493	3814579	2876928	3052268	2852268	2852268	3052268	2852268

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للمكلف الخاضع للتحقيق.

من خلال الجدول رقم (02) نستنتج أن المكلف بالضريبة الخاضع لتحقيق قام بادخار راتب التقاعد

مما نتج عنه تكوين مدخرات سنوية بقيت في حسابه البنكي.

مساهمة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي- دراسة حالة مكلف خاضع للرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية

الجدول رقم (03): حساب الرصيد المرحل إلى 2017/01/01

السنوات	2013	2014	2015	2016
الموارد	2868493	3814579	2876928	3052268
الاستعمالات	314000	314000	314000	314000
الرصيد	2554493	3500579	2562928	2738268
الرصيد المرحل الى 2017/01/01	11356268			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للمكلف الخاضع للتحقيق.

من خلال الجدول رقم (03) نستنتج أن الرصيد السابقة المرحل إلى بداية سنة 2017 ناتج عن الرصيد المرحل منذ سنة 2013 والذي تم استخراجه عن طريق خصم استعمالات المكلف من موارده، وقد بلغ هذا الرصيد 11356268 دج.

الجدول رقم (04): تشكيل استعمالات الميزانية النقدية

التعيين	2017	2018	2019	2020
رصيد الحساب البنكي في 31.12	0	0	0	0
اعتراف بالدين	0	0	25000000	0
شراء العقارات	0	0	0	0
مصاريف السكن، الكهرباء، الغاز والماء	68000	68000	68000	68000
مصاريف المعيشة الاكل والملبس	240000	240000	240000	240000
مصاريف وسائل النقل	10000	10000	0	0
مصاريف التمدريس والهاتف	6000	6000	6000	6000
اجمالي الاستعمالات	324000	324000	25314000	314000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للمكلف الخاضع للتحقيق.

من خلال الجدول رقم (04) الذي يشكل استعمالات الميزانية النقدية وتم إعدادها من طرف فرق التحقيق، تبين أن استعمالات الميزانية النقدية خلال السنوات 2017، 2018، 2020 كانت مقسمة

على المصاريف التالية (مصاريف السكن، الكهرباء، الغاز والماء، مصاريف المعيشة الأكل والملبس، مصاريف وسائل النقل، مصاريف التمدرس والهاتف)، في حين أن استعمالات سنة 2019 بالإضافة إلى المصاريف السابقة كانت متضمنة للاعتراف بالدين.

الجدول رقم (05): تشكيل الميزانية النقدية

يتم تحديده عن طريق طرح إجمالي الاستعمالات من إجمالي الموارد المتاحة والموضحة في جدول التالي:

التعيين	2017	2018	2019	2020
مجموع الموارد (1)	14208536	2852268	3202268	2852268
إجمالي الاستعمالات (2)	324000	324000	25314000	314000
رصيد الميزانية (1)-(2)	13884536	2528268	-22111732	2538268

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق العمق في مجمل الوضعية الجبائية للمكلف الخاضع للتحقيق. من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة المستخرج خلال سنة 2019 ظهر بالسلب وذلك ناتج من ارتفاع الاستعمالات عن الموارد وتعد هذه نفقات غير مبررة بالمداخيل وعليه تصبح كقاعدة خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي.

4.5 تحديد القاعدة الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي

الجدول رقم (06): تحديد القاعدة الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي

التعيين	2017	2018	2019	2020
المداخيل المتحصل عليها	13884536	2528268	22111732	2538268
الرصيد المرحل الى (N+1)	13884536	13884536	16412804	0
المداخيل الاجمالية المتحصل عليها	13884536	16412804	5698928	2538268

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق العمق في مجمل الوضعية الجبائية للمكلف الخاضع للتحقيق.

مساهمة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي- دراسة حالة مكلف خاضع للرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن فرقة التحقيق وبعد قيامها بتحديد القاعدة الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي توصلت إلى تشكيل قاعدة خاضعة للضريبة خلال سنة 2019 بلغت 5698928 دج سينتج عنها حقوق جبائية واجبة الدفع في مرحلة لاحقة.

5.5 حساب إجمالي الحقوق الواجبة السداد

الجدول رقم (07): تحديد إجمالي الحقوق الواجبة السداد

التعيين	2017	2018	2019	2020
المداخيل المغرمة	0	0	5698928	0
المداخيل الاجمالية المتحصل عليها	0	0	0	0
مبلغ الحقوق الواجبة السداد	0	0	1862624	0
الحقوق المسددة سلفا	0	0	0	0
الفرق الواجب السداد	0	0	1862624	0
معدل الغرامات	0	0	25%	0
مبلغ الغرامات	0	0	465656	0
المجموع العام الواجب السداد	0	0	2328280	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للمكلف الخاضع للتحقيق. من خلال الجدول رقم (07) وعلى أثر التحقيق المعمق لوضعية الجبائية الشاملة الذي تم إجرائه من طرف فرقة التحقيق للمكلف خلال الفترة المذكورة سابقا والذي نتج عنه فارق سلبي بين الموارد المتاحة المشكلة من طرف الإدارة واستخدامات هذه الموارد، فإن هذا الفارق السلبي الغير مبرر يمثل مداخيل يتم إخضاعها للضريبة على الدخل الاجمالي طبقا لأحكام قانون الضرائب المباشرة مع تطبيق العقوبات المنصوص عليه في المادة 193 من نفس القانون.

6. خاتمة

نظرا للأهمية البالغة للإيرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة للدولة وتلبية احتياجات الأفراد أو بالأحرى المكلفين بالضريبة باعتبارهم جزء من الدولة بصفة عامة والمجتمع بصفة خاصة، تسعى الدولة للمحافظة على هذه الموارد المالية المتجددة من أجل ضمان استقرار الوضع الاقتصادي لدولة وتنمية الاقتصاد وضمن الرفاهية للأفراد.

وتعد الرقابة الجبائية بجميع أشكالها أحد الوسائل التي اعتمدت عليها الدولة بصفة عامة والإدارة الضريبية بصفة خاصة لضمان التزام المكلفين بالضريبة للقوانين الضريبية خاصة منهم أولئك الذين يحاولون تجاوز القانون واستغلال مختلف الثغرات الموجودة فيه لتقليل من العبء الضريبي الواجب أدائه، ونجاح الإدارة الضريبية في استخدام آليات الرقابة الجبائية يساهم بشكل كبير في تحسين التحصيل الجبائي.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: من خلال الجانب النظري للدراسة ودراسة حالة التي قمنا بها توصلنا إلى أن الرقابة الجبائية آلية ردعية تساهم في تحسين التحصيل الجبائي واسترداد الحقوق الجبائية المهربة، ومن بين أشكال الرقابة الجبائية يعد التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية من بين أهم الآليات الرقابية التي تستخدمها الإدارة الجبائية. وبالتالي الفرضية الأولى محققة "الرقابة الجبائية أداة لتحسين التحصيل الجبائي بالاعتماد على عدة أنواع من أهمها التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية".

الفرضية الثانية: من خلال ما تم دراسته توصلنا إلى أن جمع الإيرادات الضريبية يحتاج إلى استراتيجية جبائية ممنهجة تسمح بجمع معظم المبالغ الضريبية وهذه الآلية عرفت بالتحصيل الجبائي، وبالتالي الفرضية الثانية محققة "التحصيل الجبائي وسيلة في يد المصالح الجبائية يهدف إلى جمع الإيرادات الضريبية من مختلف أصناف المكلفين بالضريبة".

الفرضية الثالثة: التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية آلية رقابية تتم بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات متبوعة بفرض مجموعة من الغرامات والعقوبات مما يساهم في استعادة الحقوق الجبائية المهرية وهذا بدوره يحسن التحصيل الجبائي، وبالتالي الفرضية الثالثة محققة "التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية آلية رقابية فعالة تساهم في تحسين التحصيل الجبائي".

◀ توصيات

- ضرورة تعزيز الآليات الرقابية بوسائل ردعية أكثر صرامة تساهم في إعطاء الرقابة الجبائية فعالية أكبر في تحصيل الإيرادات الضريبية؛
- توظيف أعوان رقابة جبائية متخصصين في المجال الجبائي ومكونين بالشكل الذي يسهل مهمتهم في استرجاع الحقوق الجبائية المهرية؛
- التركيز على الوعي الضريبي ومحاولة جعله جزء من حياة المكلفين بالضريبة من خلال استغلال مختلف الوسائل الإعلامية لتوعية المكلف بأهمية الضريبة في تغطية احتياجاتهم الخاصة وتنمية اقتصاد الدولة بصفة عامة؛
- تعميم مشروع رقمنة الإدارة الضريبية لما له من إيجابيات في تحصيل الإيرادات الضريبية وتقليل تكاليف التحصيل بالنسبة للإدارة الضريبية وتقليل عبء تسديد الحقوق الجبائية بالنسبة للمكلف؛
- محاولة تبسيط القوانين الضريبية مما يساهم في فهم المكلف للنظام الضريبي وأهدافه الأمر الذي سيدفع بالمكلفين إلى أداء التزاماتهم الجبائية بدون اكراه.

7. المراجع

- حمادي مليكة، موسي نصيرة. (2017). دور التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية في الكشف عن التهرب والغش الضريبي- دراسة حالة شخص طبيعي لدى مفتشية الضرائب لولاية سيدي بلعباس". مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون. 01(06). الصفحات 120-139.
- عبد الرؤوف بوجريو، و مصباح حراق . (2022). التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي -دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميله خلال الفترة 2010-2019. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 08(01)، الصفحات 69-86.
- منير لواج، عبد الرحيم لواج. (2022). دور التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في الكشف عن الوعاء الحقيقي للضريبة على الدخل الاجمالي دراسة حالة ملف جبائي بمركز الضرائب جيغل للفترة 2017-2020. مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية. 08(01). الصفحات 363-380.
- محمد الصالح فروم. (2021). جباية المؤسسة دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة (الإصدار الطبعة الأولى). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.
- أحمد رحمانى ، و محمد جبوري. (2019). التحقيق المصوب في المحاسبة كآلية لتعزيز المراجعة الجبائية في الجزائر. مجلة الدراسات الجبائية، 08(01)، الصفحات 62-75.
- المادة 116. (2022). قانون الرسم على رقم الاعمال.
- المادة 194 مكرر 1. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- بوزيدة حميد . (2007). جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية. (الطبعة 2، المحرر) بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوعلام وهي. (2012). النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة-حالة الجزائر . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- جمال الدين سيليني، و محمد طالبي. (2021). أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا - دراسة حالة: نظام جبايتك بمديرية كبريات المؤسسات. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، 7(2)، الصفحات 392-411.
- رضوان دوداح، و شيراز بن عريبة . (2022). تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم المداخل تحت إطار الرقابة الجبائية- دراسة حالة الجزائر 2010-2018. مجلة المنهل الاقتصادي، 05(01)، الصفحات 371-380.

مساهمة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي- دراسة حالة مكلف خاضع للرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية

- زهية علاش، و نشيدة معزوز. (2021). آلية الرقابة الجبائية على الشركات الاجنبية في الجزائر: دراسة حالة الرقابة على شركة أجنبية بمديرية الضرائب لولاية البليدة خلال الفترة 2015-2018. مجلة دراسات الجبائية، 10(02)، الصفحات 7-26.
- سمية قحמוש. (2016). المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية -دراسة حالة بإدارة الضرائب لولاية بسكرة-. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية(06)، الصفحات 295-313.
- صبرينة خديري ، و عمر جنينة. (2019, 12 19). الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الايرادات الجبائية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2018. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، صفحة 325.
- عبد الرؤوف بوجريو، و مصباح حراق . (2022). التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي -دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة 2010-2019. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 08(01)، الصفحات 69-86.
- عبد المالك زين. (2021). مساهمة التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية -دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب خنشلة. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05(01)، الصفحات 1120-1140.
- محمد عباس محرزى. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر: دار هومة.
- منير بن عزوق ، و مريم مسقم . (2020). دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. مجلة طينة للدراسات العلمية والأكاديمية، 03(05)، الصفحات 514-529.

The contribution of an in-depth investigation of the overall tax situation in improving tax collection - a case study of a taxpayer subject to an in-depth investigation of the overall tax situation for the period (2017-2020) in the Tax Directorate of the city of Batna

Saida SLIMANI^{1*}, Malak KARA²

¹ Marketing Studies Laboratory of the University of Constantine 02,

 saida.slimani@univ-constantine2.dz

² Marketing Studies Laboratory of the University of Constantine 02,

 malak.kara@univ-constantine2.dz

Received:

This article seeks to highlight the contribution of an in-depth investigation of the overall tax situation in improving tax collection. The subject was studied based on two approaches. The descriptive and analytical approach was used to cover the various theoretical aspects of the subject and the analytical approach was used to analyze all the data that was dealt with in a case study. That included a taxpayer file subject to tax control at the level of the General Directorate of Taxes of Batna Province.

In this article, we have concluded that tax revenues are one of the necessary sources to cover the public spending of the state and meet the needs of individuals and tax control in general and that an in-depth investigation of the overall tax situation is an essential control method to reduce negative tax practices such as tax evasion, which makes it contribute to improving tax collection in Batna Province.

Accepted:

Keywords: Tax control; In-depth investigation of the overall tax situation; Tax collection, Batna.

JEL Classification Codes: H21, H24, H26.

* Corresponding author